الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

HIGHER INSTITUTE OF BUSINESS ADMINISTRATION

(دور الجهات الحكومية في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال)

(The role of government agencies in combating money laundering)

(دراسة ميدانية)

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في التأهيل والتخصص MBA – الدفعة الأولى

إعداد الطالب

عزام حسن حماد

إشراف

الدكتور ياسر كفا

العام الدراسي : ٢٠٢٢-٢٠٢٣

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجهات الحكومية في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال من خلال التركيز على أهم الاجراءات التي تساهم في تحقيق الهدف المرجو والتي تتمثل بتقييم مخاطر القطاع ووجود وثائق رسمية ومبادئ إرشادية وإحصاءات وتغذية عكسية وتعاون محلي ودولي فعال والتي تسهم جميعها في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تبني المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات الأولية من مجتمع الدراسة والذي تكون من العاملين في المصارف السورية، ومن خلال الإجابات الواردة تم جمع وتحليل البيانات والتساؤلات باستخدام البرنامج الاحصائي الـ SPSS.

وبعد تحليل بيانات الدراسة والتساؤلات، تم التوصل طبقاً لاستجابات المبحوثين إلى أن الإجراءات المذكورة أعلاه تسهم في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال. إضافة إلى عرض بعض التوصيات التي تسهم في ديمومة تلك الإجراءات وتعزيزها.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال، مخاطر القطاع، الوثائق الرسمية، المبادئ الإرشادية والإحصاءات والتغذية العكسية، التعاون المحلي، التعاون الدولي

Abstract

This study aimed to identify the role of government agencies in protecting banks from money laundering operations by focusing on the most important measures that contribute to achieving the desired goal, which is represented by assessing the risks of the sector, the presence of official documents, guiding principles, statistics, feedback, and effective local and international cooperation, all of which contribute to protecting banks. Of money laundering operations, and to achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was adopted and the questionnaire was used as a main tool in collecting primary data from the study population, which consisted of workers in Syrian banks, and through the answers received, the data and questions were collected and analyzed using the statistical program SPSS.

After analyzing the study data and questions, it was concluded, according to the respondents' responses, that the above-mentioned procedures contribute to protecting banks from money laundering operations. In addition to presenting some recommendations that contribute to the sustainability and strengthening of these procedures.

Keywords: money laundering, sector risks, official documents, guidelines, statistics and feedback, local cooperation, international cooperation

شكر وتقدير

- نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير **للدكتور ياسر كفا** الذي تفضل علينا بالإشراف على هذه الدراسة وعلى ما قدمه لنا طوال فترة إعدادها من ملاحظات قيمة كانت مرشداً لنا واسهمت بإنجاز واتمام هذا العمل.
- نتقدم أيضاً بالشكر والعرفان إلى **جميع دكاترة المعهد** لاسيما أولئك الذين وصلنا بفضل مجهودهم وعطائهم خلال العام الماضي لهذه المرحلة.
- وكل التقدير والشكر **للسادة أعضاء لجنة التحكيم** عرفاناً بجهودهم المبذولة وإضافاتهم القيمة
- والشكر موصول لكل **العاملين في المعهد** على رقي العمل والتعامل

الاهداء

إلى من لم يبخل بشيء لرفع شأننا ..... والدي

إلى من هي عوناً دائماً لنا ..... والدتي

إلى من كان بجانبنا ..... أخي الغالي

إلى من ساندنا ..... أخوتي

وملهمتـــــــي

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الفصل التمهيدي	
المقدمة	١
مشكلة البحث	٢
أهمية البحث	٣
أهداف البحث	٣
منهج البحث	٤
حدود الدراسة	٤
الفصل الأول	
الإطار النظري	
مقدمة	٥
أولاً: تعريف غسل الأموال ومفهومه	٥
تعريف غسل الأموال	٥
غسل الأموال في الاتفاقيات الدولية	٧
مفهوم غسل الأموال	٨
ثانياً: مراحل وأساليب عمليات غسل الأموال	١٠
مراحل عمليات غسل الأموال	٩
أساليب عمليات غسل الأموال	١١
ثالثاً: آثار جريمة غسل الأموال	١٢

الآثار الاقتصادية	١٢
الأثار الاجتماعية والسياسية	١٤
الآثار المالية والمصرفية	١٥
رابعاً: دور الجهات الحكومية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال	١٥
الفصل الثاني	
الإطار العملي	
أولاً: منهجية الدراسة	٢٣
ثانياً: مجتمع الدراسة	٢٣
ثالثاً: عينة الدراسة	٢٤
رابعاً: أداة الدراسة	٢٤
خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة	٢٥
سادساً: تحليل بيانات الدراسة	٢٨
النتائج	٤٨
التوصيات	٤٩
المراجع	٥٠

الفصل التمهيدي

المقدمة:

إن غسل الأموال عملية قديمة قدم التاريخ على الرغم من أنها لم تعرف كمفهوم موحد وبمصطلحها اللغوي الصريح، بل كانت عبارة عن تصرف بشري ينبع من الرغبة الإنسانية في إخفاء عوائد أي نشاط غير مشروع، أي أنها العملية التي يلجأ إليها من يكتسب أموال غير مشروعة ناتجة عن تجارة غير مشروعة أو جريمة بهدف إخفاء المصدر الحقيقي لتلك الأموال المكتسبة بالشكل الذي يصعب معهُ التحقق فيما إذا كانت ناتجة في حقيقتها عن تلك التجارة أو الجريمة، مثلاً عندما بيع سيدنا يوسف من قبل أخوته – وإن كان المبلغ الذي حصلوا عليه مقابل ذلك زهيداً – لم يكونوا ليصرحوا لسيدنا يعقوب أن المال الذي بحوزتهم هو ثمن بيع أخيهم، وإنما سيدعون أنه من وراء تجارتهم.

على الرغم من أن عملية غسل الأموال لم تكن مجرمة قبل وقتنا الحالي، فأنها اليوم تعتبر جريمة غير عادية، ترتكب من خلال شبكة بل وشبكات منظمة تمتهن الاجرام وعلى درجة عالية من الحرفية والتنسيق والانتشار، فهي تنشأ واقع غير حقيقي بحيث يبدوا كأنه حقيقي وذلك بهدف إظهار الأموال بأنها ناتجة عن مصدر مشروع وبالشكل الذي يمكن من خلاله المحافظة على استمرار تدفقها دون التعرض لأي مسائلة، وهذه العملية تحتاج دائماً إلى إعادة النظر في صياغة كافة جوانبها، كونها تتطور من حين لأخر في ظل التقدم التكنولوجي والعلمي واستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، وما يبتكره المجرمون من أساليب وطرائق للتخلص من تبعات الجرائم التي تولد عوائد هائلة.

مشكلة البحث:

ترتبط مشكلة البحث في تعدد أشكال الجرائم التي نص عليها القانون السوري والتي تعتبر جرم أصلي لجريمة غسل الأموال، بحيث قد يتبع تحقق أي جرم من تلك الجرائم وجود جرم غسل الأموال، وتكمن مشكلة البحث من خلال التعرف على وتحليل دور الجهات الحكومية ذات الصلة في حماية المصارف من الأموال غير المشروعة المتأتية من تلك الجرائم. وتتلخص في التساؤل عن مدى وجود تأثير للإجراءات الموضوعة من قبل تلك الجهات في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال، ومن خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل يوجد تأثير لتقييم مخاطر القطاع الذي يخضع للجهة الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.
- هل يوجد تأثير للوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.
- هل يوجد تأثير للمبادئ الإرشادية والإحصاءات والتغذية العكسية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.
- هل يوجد تأثير للتعاون المحلي بين الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.
- هل يوجد تأثير للتعاون الدولي مع الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من إضاءته على قضايا تهم القطاع المصرفي والحكومي وتوضح كيفية مساهمة الأخير في حماية النشاط المالي عموماً والنشاط المصرفي خصوصاً، وذلك من خلال تناوله لظاهرة غسل الأموال وما يترتب عليها من آثار سلبية على المجتمع، وما ينبغي العمل عليه لمواجهة هذه الظاهرة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات المترتبة على كافة الأطراف، بحيث يؤدي القيام بها وانسجامها وتكاملها إلى خفض المخاطر المتصلة بعمليات غسل الأموال، ومن المرجو أن تؤدي هذه الدراسة إلى:

- زيادة الوعي بظاهرة غسل الأموال والآثار المترتبة عليها.
- زيادة المام كافة الجهات الحكومية ذات الصلة بدورها المتصل بمكافحة غسل الأموال.

أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتركز في التعرف على دور الجهات الحكومية ذات الصلة في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال، وبناءً على المشكلة المطروحة فأن الدراسة تهدف لتحقيق الأهداف التالية:

١. بيان فيما إذا كان هناك تأثير لتقييم مخاطر القطاع الذي يخضع للجهة الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

٢. بيان فيما إذا كان هناك تأثير للوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

٣. بيان فيما إذا كان هناك تأثير للمبادئ الإرشادية والإحصاءات والتغذية العكسية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

٤. بيان فيما إذا كان هناك تأثير للتعاون المحلي بين الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

٥. بيان فيما إذا كان هناك تأثير للتعاون الدولي مع الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

٦. تقديم إطار نظري يظهر كيف ينعكس دور ومسؤوليات الجهات الحكومية ذات الصلة في الدولة في حماية المصارف من عمليات غسل أموال.

٧. اختيار واختبار نموذج الدراسة.

٨. وضع المقترحات والتوصيات ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي من شأنها خدمة المعنيين والمهتمين في مجال مكافحة غسل الأموال.

منهج البحث:

للوصول إلى اهداف الدراسة، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد استبانة، صمم نموذج للدراسة لبيان هل تؤثر الإجراءات المفروضة من قبل الجهات المعنية بأبعادها (تقييم مخاطر القطاع، الوثائق الرسمية الصادرة، المبادئ الإرشادية والإحصاءات والتغذية العكسية، التعاون المحلي، التعاون الدولي) في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال.

حدود الدراسة:

١. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على قطاع المصارف السورية.

٢. الحدود البشرية: تعتمد الدراسة على استطلاع آراء بعض العاملين في المصارف (مدير – رئيس قسم – وحدة التحقق من الالتزام – مراقب عمليات).

٣. الحدود الزمانية لهذه الدراسة: شهر أيلول من عام ٢٠٢٣.

الدراسات السابقة:

١) دراسة الشامي (٢٠٠٥)، بعنوان: " ظاهرة غسل الأموال في ضوء الاتفاقات الدولية"

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع النهج العلمي للاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال، والتعريف بظاهرة غسل الأموال باعتبارها من الظواهر الاجرامية المستحدثة، والتركيز على العائدات المتأتية من جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وقد تضمنت الخلاصة وجود تزايد في الادراك العام على الصعيد الدولي لأهمية التدابير والإجراءات المتخذة أو الواجب اتخاذها لمكافحة ظاهرة غسل الأموال، وتضمنت التوصيات ضرورة التدريب وتنمية القدرات لدى العاملين بالمصارف على التعرف على ظاهرة غسل الأموال والاستفادة من الإجراءات والتدابير المنصوص عليها في الارشادات الدولية.

٢) دراسة Myers(٢٠٠١)، بعنوان:

"INTERNATIONAL STANDARS AND COOPERATION"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المعايير الدولية والتعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال، وتوصلت إلى ان التعاون الدولي قادر على ضبط عمليات غسل الأموال، وأن الدو ل التي لا تفرض قوانين صارمة لمكافحة غسل الأموال تكون معرضه بشكل أكبر لتلك العمليات، إضافة إلى حاجة الدول إلى مواكبة التطورات التي تطرأ على مجال مكافحة غسل الأموال.

الفصل الأول

الإطار النظري

مقدمة:

تعد جريمة غسل الأموال من الظواهر التي تؤثر بشكل سلبي في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان، فهي تؤثر بشكل كبير على سمعة الدولة ومؤسساتها، وتضعف الاقتصاد الوطني إضافة إلى الاضرار التي تلحقها بالتنمية والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وقيم المجتمع الأخلاقية والاجتماعية كون العوائد المالية المرتفعة التي يتم غسلها متأتية من جرائم عديدة كالاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والتهريب والفساد والاتجار بالأعضاء البشرية والسرقة والدعارة وغيرها.

يعتبر موضوع غسل الأموال من المواضيع الهامة التي تتطلب وضع وتطبيق إجراءات وسياسات واضحة على مستوى الدولة هدفها الأساسي حماية مؤسساتها وتجنبها المخاطر، وتشكل القوانين المحلية والتعليمات التي صدرت والتي تنسجم مع المتطلبات الدولية الإطار العام الذي يحقق ذلك.

ظاهرة غسل الأموال

أولاً: : تعريف غسل الأموال ومفهومه

تعريف غسل الأموال:

غسل الأموال في القانون السوري

أصدرت سورية المرسوم التشريعي رقم / ٣٣/ لعام ٢٠٠٥، الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتم إدخال التعديلات عليه بموجب المرسوم التشريعي رقم /٢٧/ لعام ٢٠١١ والمرسوم التشريعي رقم /٤٦/ لعام ٢٠١٣، والذي عرف بمادته الأولى والثانية كل من الأموال والأموال غير المشروعة وعملية غسل الأموال وجرم غسل الأموال وفق الآتي:

الأموال: تعني كل أنواع الأصول سواء كانت مادية أم غير مادية، منقولة أم غير منقولة، أيا كانت كيفية اقتنائها، والوثائق أو المستندات القانونية أيا كان شكلها بما فيها الإلكترونية أو الرقمية، الدالة على حق ملكية هذه الأصول أو حصة فيها، وكل ما ينتج عن هذه الملكية أو أي حق متعلق بها. بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العملة الوطنية والعملات الأجنبية والتسهيلات المصرفية والشيكات السياحية والشيكات المصرفية والحوالات النقدية والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات والاعتمادات المستندية.

الأموال غير المشروعة: هي الأموال المتحصلة أو الناتجة بشكل مباشر أو غير مباشر عن ارتكاب إحدى الجرائم[1]، سواء وقعت هذه الجرائم في أراضي الجمهورية العربية السورية أو في خارجها.

غسل الأموال: كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال التي لها علاقة بعمليات غير مشروعة وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية ولكي تظهر على أنها ناجمة عن عمليات مشروعة.

جرم غسل الأموال: كل فعل يقصد منه:

١- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأنها أموال غير مشروعة.

١- زراعة أو تصنيع أو تهريب أو نقل المخدرات أو المؤثرات العقلية أو الاتجار غير المشروع بها.
٢- الأفعال التي ترتكبها جمعيات الأشرار المنصوص عليها في قانون العقوبات وجميع الجرائم المعتبرة دوليا جرائم منظمة.
٣- جرائم الإرهاب وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في القوانين النافذة وفي المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية النافذة في سورية.
٤- تهريب الأسلحة النارية وأجزائها والذخائر والمتفجرات أو صنعها أو الاتجار بها بصورة غير مشروعة.
٥- نقل المهاجرين بصورة غير مشروعة والقرصنة والخطف.
٦- عمليات الدعارة المنظمة والاتجار بالأشخاص والاتجار بالأعضاء البشرية.
٧- سرقة المواد النووية أو الكيميائية أو الجرثومية أو السامة أو تهريبها أو الاتجار غير المشروع بها.
٨- سرقة واختلاس الأموال العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها بطرق السطو أو السلب أو بوسائل احتيالية أو تحويلها غير المشروع عن طريق النظم الحاسوبية.
٩- تزوير العملة أو وسائل الدفع الأخرى أو الأسناد العامة أو الأوراق ذات القيمة أو الوثائق والصكوك الرسمية.
١٠- سرقة الآثار أو الممتلكات الثقافية أو الاتجار غير المشروع بها.
١١- جرائم الرشوة والابتزاز.
١٢- جرائم التهريب.
١٣- استخدام العلامات التجارية المسجلة من قبل غير أصحابها أو تزوير حقوق الملكية الفكرية.
١٤- جرائم الاحتكار والتلاعب بالأسواق.
١٥- جرائم البيئة.
١٦- القتل أو إحداث عاهات بدنية دائمة.
١٧- الاتجار في السلع المسروقة.
١٨- الاتجار غير المشروع في السلع والقطع الأجنبي، ويعد الاتجار في السلع غير مشروع عندما يكون مخالفاً للقوانين أو الأنظمة النافذة التي تقيد أو تمنع الاتجار بها.
١٩- جرائم التهرب الضريبي.

٢- تحويل الأموال أو استبدالها مع علم الفاعل بأنها أموال غير مشروعة لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها أو مساعدة شخص ضالع في ارتكاب الجرم على الإفلات من المسؤولية.

٣- تملّك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو إدارتها أو استثمارها أو استخدامها لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مالية مع علم الفاعل بأنها أموال غير مشروعة.

غسل الأموال في الاتفاقيات الدولية

تم تعريف غسل الأموال في اتفاقية فيينا[٢] لعام ١٩٨٨ في المادة (٣)، كما يلي:

"تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمَّدة من أيَّة جريمة أو جرائم، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أيَّ شخص متورَّط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله".

مفهوم غسل الأموال:

تعددت الإشارات التي تهدف الى تحديد مفهوم غسل الأموال إلا أنها جميعها مستمدة من إعلان بازل[٣] للمصارف عام ١٩٨٨ واتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ واتفاقية باليرمو عام٢٠٠٠ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣، نذكر منها

[٢] https://www.unodc.org

[٣] www.bis.org/publ/bcbsc137.htm

"هي إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال ذات المصدر الجرمي أي غير المشروع لكي تصبح أموالا ذات مصدر مشروع وقانوني" (العريان، ٢٠٠٥، ص٢٧)

"هو كل عمل أو إجراء يهدف إلى إخفاء أو تحويل أو نقل أو تغيير طبيعة أو ملكية أو نوعية وهوية الأموال المتحصلة من أنشطة أو أعمال إجرامية وغير قانونية أو غير مشروعة وذلك بهدف التغطية والتمويه والتستر على المصدر الأصلي غير القانوني لهذه الأموال لكي تظهر في نهاية الامر على انها أموال نظيفة ومن أصول سليمة ومشروعة بينما في الأصل غير ذلك (الربيعي، ،٢٠٠٥، ص١٩)

تعتبر عملية غسل الأموال بمثابة مجموعة من الخطوات التي يقوم بها الشخص الحاصل على مبالغ مالية بطرق غير مشروعة وذلك بغرض إضفاء الطابع الشرعي والقانوني على تلك المبالغ واخفاء مصدرها غير المشروع، ويعتبر ايضاً من يساعد أو يشارك في القيام بهذه العملية مخلاً بالقانون ويندرج فعله تحت ما يعرف بجريمة غسل الأموال.

وقد استطاعت الشبكات الإجرامية العالمية غسل حوالي ١.٦ تريليون دولار عام ٢٠٠٩ خمسها من تجارة المخدرات، وذلك وفق أخر إحصائية صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومكافحة المخدرات[٤]، ويمثل هذا المبلغ ٢.٧% من الناتج العالمي الإجمالي في ذلك العام، ومن بين هذه الرقم عائدات من تجارة المخدرات والتزوير والاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والتي ترقى لنحو ١.٥% من الناتج العالمي الإجمالي و٧٠% منها يتم غسلها عبر الأنظمة المالية القائمة.

[٤] news.un.org

ثانياً: مراحل وأساليب عمليات غسل الأموال

غسل الأموال هي عملية متعددة المراحل يتم خلالها مزج الأموال الناتجة عن النشاط الجرمي مع الأموال المشروعة ودمجها في النظام المالي، بحيث يصعب التفريق بينهما وبشكل يمكن المجرم من إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة. وهي عملية تتبع عادة ثلاث مراحل للإفراج النهائي عن الأموال المغسولة في النظام القانوني المالي[٥].

- الإيداع/ التوظيف: يتم خلالها التخلص من الأموال غير المشروعة من خلال إيداعها أو استثمارها في النظام المالي الرسمي أو غير الرسمي (عقارات، ذهب..) (إسماعيل،٢٠١١، ص٩٦).
- التمويه/التعتيم: هي عبارة عن مجموعة من العمليات التي تهدف إلى فصل الأموال عن مصدرها الحقيقي، حيث تعتبر الحسابات المصرفية للشركات الوهمية التي تنتشر في المناطق الحرة الأكثر استخداماً لذلك(الربيعي، ٢٠٠٥، ص٢٥).
- الادماج/الدمج: تهدف هذه المرحلة إلى إضفاء الطابع القانوني على المتحصلات غير المشروعة من خلال دمجها بالنظام المالي، وهنا تحتاج السلطات إلى القيام بأعمال تحليل مالي وبحث دقيق للكشف عن نشاط غسل الأموال ضمن هذه المرحلة كونها من أصعب مراحل الكشف عن ذلك النشاط (صالح، ٢٠٠٠،ص ٧٣).

وفي الواقع العملي، فأن العملية قد لا تشمل كافة المراحل حيث قد يتم دمج مرحلة أو تكرارها أكثر من مرة، فعلى سبيل المثال، تجزئة المبالغ النقدية العائدة من تجارة المخدرات إلى مبالغ صغيرة وتسديدها

[٥] https://www.unodc.org/romena/ar/money-laundering.html

مقابل خدمات شركات مدارة بالكامل من قبل مسددي تلك المبالغ. في هذه الحالة يتم حدوث الإيداع والادماج في مرحلة واحدة.

أساليب عمليات غسل الأموال

في القطاع المصرفي

تتعدد أساليب غسل الأموال بين ما هو تقليدي وما هو حديث ظهر لدى ظهور الوسائل الإلكترونية الحديثة التي جاءت نتيجة الثورة الهائلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي منها:

استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة كبنوك الانترنت وأنظمة وأدوات وقنوات الدفع الإلكترونية عبر منظومة حماية وتشفير، والذي أصبح يستخدم بشكل متزايد مقارنة بعمليات الإيداع التقليدية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى(إسماعيل،٢٠١١، ص ٩١).

تستخدم الوسائل الإلكترونية الحديثة سلسلة من العمليات المالية المعقدة والسريعة والمتعاقبة التي يمكن معها فصلها عن مصادرها مقارنة بتحويلات مالية محددة أو وسائل دفع غير نقدية (كمبيالة).

إضافة إلى القيام بإيداع الأموال بالمصرف ثم الحصول على قرض بضمانة تلك الأموال المودعة بالشكل الذي يجنب المسائلة القانونية عن الأموال التي أصبحت بحوزة الشخص (العريان، ٢٠٠٥، ص٤٨)

وقد أتاحت الوسائل الإلكترونية الحديثة مزايا الدقة والسرعة والسرية لدى شراء الأصول المادية بواسطة بطاقات الدفع الائتمانية والحسابات الشخصية من دون وساطة البنوك.

في القطاع غير المصرفي

يعتبر التهريب من ابسط وأقدم الطرق التي استخدمت ولا زالت تستخدم في عمليات غسل الأموال، حيث يتم تهريب المال غير المشروع الى خارج البلد ومن ثم العودة به والتصريح للسلطات الجمركية عن المبالغ التي بحوزته أثناء الدخول وبالتالي يمكن له ادخال تلك المبالغ ضمن النظام المالي للبلد دون التعرض لأي مسائلة.

يعتبر شراء الأشياء المادية كالذهب والمجوهرات والعقارات كخطوة أولى ومن ثم إعادة بيعها وقبض الثمن من خلال تحرير شيكات مصرفية عملية لغسل للمال غير المشروع وطريقة لإدخاله ضمن النظام المالي دون اشتباه.

إضافة إلى ما ذكر أعلاه فيعتبر انشاء الشركات الوهمية أسلوب من الأساليب المعتمدة لغسل الأموال، خاصة تلك التي لا تخضع للرقابة والاشراف(صالح، ٢٠٠٢، ص٨١).

ثالثاً: آثار جريمة غسل الأموال

الآثار الاقتصادية

لا يولي غاسل الأموال الاهتمام بالآثار السلبية التي قد تترتب من وراء كميات الأموال الضخمة التي تضخ في النظام المالي، والتي قد تشمل كافة المجالات لاسيما المجال المالي والمصرفي، ونورد بعض من تلك الآثار وفق الآتي(إسماعيل،٢٠١١،ص٥٠):

ظهور الاقتصاد الخفي الذي هو الدخل المتأتي من أنشطة مشروعة أو غير مشروعة والذي لا يدخل أو يسجل في حساب الدخل القومي للدولة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية كبيرة على الاقتصاد.

اختلال في توزيع الدخل القومي الذي هو عبارة عن مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي عندما يتم زيادة الدخل الناشئ عن عمليات غسل الأموال لدى فئات غير منتجة عوضاً عن أصحاب المشروعات المنتجة، فهذا يؤدي إلى اختلال في مراكز مكتسبي الدخل، وازدياد الفجوة بين الفقراء والاغنياء.

تؤثر عمليات غسل الأموال في معدل الادخار بشكل عكسي فعندما تزداد تلك العمليات يزداد معها عرض النقود وبالتالي ارتفاع الأسعار وتقل القدرة على الادخار، ويظهر ذلك جلياً في حال اللجوء إلى غسل الأموال عن طريق الذهب والسلع المعمرة.

تزيد عمليات غسل الأموال من الرغبة بتحويل العملة الوطنية إلى عملات اجنبية، أما بغرض تحويل الأموال الى الخارج للإيداع في المصارف الأجنبية أو غسلها في الخارج واعادتها لاحقاً وهذا الامر يؤدي إلى زيادة في عرض العملة الوطنية وبالتالي التأثير في قيمتها مقابل العملات الأجنبية.

أن عمليات غسل الأموال تؤثر على مناخ الاستثمار كون غاسل الأموال لا يهتم إلا في إيجاد الغطاء لأمواله وبالتالي لا يهتم بالجدوى الاقتصادية للمشروع وقد يخلق مشاكل في الأسعار من خلال تخفيضها بأقل من سعر التكلفة الامر الذي يؤدي الى خروج المستثمر الحقيقي بسبب عدم إمكانية المنافسة في السوق، وهذا ينتهي بتعطل موارد اقتصادية حقيقية.

توثر عمليات غسل الأموال على الأسواق المالية حيث تمثل الأخيرة فرصة أمام غاسل الأموال لإعادة تدوير أمواله بسرعة ودون الاهتمام بالربح الأمر الذي يؤثر على كفاءة السوق وثقة المتعاملين بها.

الأثار الاجتماعية والسياسية

إن نمط الانفاق للأموال غير المشروعة لا يمكن أن يتشابه مع نمط الانفاق المشروع للأموال، إذ يعتبر الأخير مدروس ويسعى وراء القيمة المضافة التي ترتبط بالاستثمارات الحقيقية والتي تساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدل البطالة(إسماعيل، ٢٠١١، ص ٥٧).

إن الاستمرار بممارسة الأنشطة غير المشروعة وعدم تطبيق القانون على الأشخاص المرتكبين لها، يشجع الغير على محاولة الحصول على الدخول العالية المتأتية منها وبالتالي يؤدي ذلك إلى تفشي الانانية والتمرد وعدم الرغبة في التمسك بالقوانين والأنظمة ووضع المصلحة الشخصية فوق أي اعتبار، في حين يؤثر الفساد الإداري على جودة الخدمة المقدمة للمواطن الأمر الذي يضعف الشعور بالانتماء للوطن.

يسعى غاسلو الأموال وخاصة من تولى منهم مراكز ضمن النظام السياسي إلى منع أصحاب الكفاءات من الوصول إلى مراكز عليا خوفاً من تهديد مراكزهم أو مصالحهم.

إن الثروات والدخول العالية تمكن أصحابها في حال عدم القدرة على كشفهم من الوصول إلى مراكز قوة وسيطرة في النظام السياسي والأمني في الدولة. بحيث يمكنهم من فرض رؤيتهم وارادتهم التي تسعى غالباً إلى زيادة ثروتهم واستمرار سيطرتهم(إسماعيل، ٢٠١١، ص٦٣).

الآثار المالية والمصرفية

نظراً لأن العديد من أنشطة غسل الأموال تتم عبر القنوات المالية والمصرفية فأن ذلك يؤثر على المؤسسات المالية والمصرفية بحيث يؤدي إلى افلاسها نتيجة الخلل الذي قد يحدث في استقرار الخدمات المقدمة من قبلها أو اضطراب الأسواق التي تعمل بها أو تشويه سمعتها

رابعاً: دور الجهات الحكومية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال

تعتبر هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهات الإشرافية المختصة والهيئات ذاتية التنظيم التي حددت ضمن المادة الأولى من التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، الصادرة بالقرار رقم ١٣١١ تاريخ ٢٠١٤/٠٤/٢٨، من المعنيين في مكافحة غسل الأموال وقد شملت تلك الجهات الاشرافية كل من:

١. مفوضية الحكومة لدى المصارف.
٢. هيئة الإشراف على التأمين.
٣. هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
٤. هيئة الإشراف على التمويل العقاري.
٥. مديريات التجارة الداخلية في المحافظات.
٦. الهيئات ذاتية التنظيم (جمعية المحاسبين القانونيين – نقابة المحامين– الجمعيات الحرفية للصياغة والمجوهرات).

مُنحت الجهات المذكورة أعلاه من خلال ما نص عليه الفصل الثالث من التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم ٣٣، صلاحيات الرقابة والاشراف من خلال القيام بتطبيق ومتابعة تطبيق الالتزامات والتي منها:؛

١. وضع إجراءات وضوابط تتعلق بالترخيص والتسجيل والتي تمنع المجرمين وشركاءهم من دخول السوق سواء كمؤسسين أو مساهمين أو أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين أو كبار المسؤولين أو كعملاء أو مستفيدين حقيقيين أو عاملين (سواء كان الشخص طبيعي أو اعتباري/سوري أو أجنبي).

٢. فهم وتحديد المخاطر ذات الصلة بغسل الأموال التي تهدد القطاع، وذلك من خلال اجراء تقييم قطاعي للمخاطر وتحديد المخطر المرتفعة واتباع الأسلوب الأمثل لخفضها. والحرص على إيصال ذلك إلى كافة المعنيين في القطاع.

٣. ينبغي – حيث ينطبق – تنفيذ الرقابة المكتبية أو الميدانية باتباع المنهج القائم على المخاطر وذلك من خلال التركيز على المجالات التي تحمل مخاطر العالية والتحقق من الالتزام بمتطلبات الرقابة وتطبيق الإجراءات الهادفة لخفض المخاطر.

٤. ينبغي وضع إجراءات تصحيحية وعقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة في حال عدم تنفيذ المعنيين في القطاع للالتزامات المفروضة عليهم بغرض مكافحة غسل الأموال.

٥. تقديم المبادئ الإرشادية والتغذية العكسية التي من شأنها أن تساعد في تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦. التعاون محلياً مع الجهات ذات الصلة، لا سيما لمنع المجرمين وشركاءهم من دخول القطاع سواء كمؤسسين أو مديرين أو نافذين أو متعاملين، أو من خلال التقارير الدورية التي تظهر مدى

تقيد المؤسسات الخاضعة لها بالالتزامات المقررة في المرسوم التشريعي رقم ٣٣، وتعليماته التنفيذية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبهما.

٧. التعاون دولياً – حيث ينطبق – مع الجهات النظيرة، المستند إلى اتفاقيات أو مذكرات تفاهم أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف والتي تحدد أوجه التعاون الدولي المقدمة لا سيما موضوع التحقق من الشكوك حول هوية شخص أجنبي أو بغرض تطبيق اختبارات الكفاءة والملاءمة المتعلقة بمؤسسين ومسيرين في المؤسسة الأجنبية طالبة الترخيص.

إضافة إلى الجهات المذكورة أعلاه تعتبر السلطات التالية جزءاً لا يتجزأ من المعنيين في مكافحة غسل الأموال:

- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باعتبارها مسؤولة عن مسك وتنظيم السجل التجاري، إضافة إلى مسؤوليتها عن الرقابة والاشراف على مكاتب الوساطة العقارية من خلال مديرياتها الفرعية في المحافظات.
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مسؤولة عن تسجيل فروع ومكاتب ووكالات الشركات والمؤسسات والهيئات التي تقع مراكزها الرئيسية خارج أراضي الجمهورية العربية السورية (المناطق الحرة) في سجل التجارة[٦] .

[٦] سجل مركزي يمسك في مقر الإدارة العامة للمؤسسة العامة للمناطق الحرة، حيث يتم تسجيل ثلاثة أنواع من الشركات فيه وهي ١) شركات الأشخاص المحدثة داخل المناطق الحرة. ٢) شركات الأشخاص المحدثة خارج المناطق الحرة والتي ترغب بالاستثمار في المناطق الحرة بنفس شعارها واسمها وأعضائها. ٣) شركات المساهمة المؤسسة خارج المناطق الحرة والتي ترغب بإحداث فرع لها ضمن المناطق الحرة.

ونعتقد أن للوزارتين المذكورتين أعلاه دور في حماية المصارف من خلال ما يلي:

- إجراء تقييم حول مخاطر استغلال الاشخاص الاعتبارية لأغراض غسل الأموال، واعتماد إجراءات لتخفيض المخاطر، الأمر الذي يمكن المصارف من لحظ تلك التقييمات لدى وضع الضوابط ذات الصلة بعملائه من الأشخاص الاعتباريين وفق درجة مخاطره.

- إتاحة المعلومات المتعلقة بإنشاء الأشخاص الاعتبارية ووثيقة التسجيل للعموم بشكل الكتروني إضافة إلى إتاحة كافة المعلومات التي تتصل بالمستفيد الحقيقي وأي تعديلات تطرأ عليها إلى الجهات المختصة، وهنا يمكن للمصارف العودة إلى مصدر موثوق ومستقل تلقائياً لدى تنفيذ إجراءاتها المتعلقة بالتعرف والتحقق من عملائها الاعتباريين.

- إتاحة المعلومات المتعلقة بإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية في تنفيذ عمليات غسل أموال، للعموم، الأمر الذي يمكن المصارف من السير بالإجراءات المعتمدة لديها في حال كان ذلك الشخص الاعتباري من عملائها أو عميل محتمل.

- **وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل** باعتبارها مسؤولة عن تنظيم وترخيص الجمعيات والمؤسسات الخاصة بموجب القانون رقم ٩٣ لعام ١٩٥٨ وتعديلاته. ويتمثل دورهما في حماية المصارف من خلال ما يلي:

- ينبغي أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بخطوات من أجل تحديد وإدراك وتقييم المخاطر التي تواجهها المنظمات غير الهادفة للربح، ووضع إجراءات ملائمة لمعالجة المخاطر. على اعتبار أن هناك عدد كبير جداً من الجمعيات تتعامل عبر المصارف،

وبالتالي إن حماية ذلك القطاع بمثابة حماية لعميل المصرف وبالتالي للمصرف بشكل مباشر.

- إلزام الجمعيات بوضع آلية خاصة بجمع التبرعات واستخدامها، والتي تحقق إمكانية الحصول على بيانات المستفيدين والمتبرعين والاحتفاظ بها، الأمر الذي يمكن للمصارف ومن خلال اليات التعاون والتنسيق المحلي أن يتحقق من عمل العميل وعملائه.

- تنفيذ عمليات الرقابة والإشراف على المنظمات غير الهادفة للربح وفق منهج مبني على المخاطر، وضبط حالات النشاط غير المرخص وإجراء ما يلزم لتأطيره قانونياً، باعتباره قد يستخدم القنوات المصرفية لتنفيذ نشاطه وبالتالي سيفرض على المصرف اتخاذ إجراءات إضافية للتحقق والتعرف من طبيعة وعمل العميل (الجمعية غير المرخصة).

- إنشاء قاعدة بيانات تتضمن كافة الجمعيات غير الهادفة للربح المحلية أو الاجنبية، وإتاحة كافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بها للعموم بشكل الكتروني، ومن ضمنها تلك المعلومات المتعلقة بإلغاء عملها، بحيث يمكن للمصارف العودة إلى مصدر موثوق ومستقل تلقائياً لدى تنفيذ إجراءاتها المتعلقة بالتعرف والتحقق من عملائها الاعتباريين.

- إتاحة المعلومات المتعلقة بإساءة استخدام الجمعيات غير الهادفة للربح لتنفيذ عمليات غسل أموال، للعموم، الأمر الذي يمكن المصارف من السير بالإجراءات المعتمدة لديها في حال كانت الجمعية أو القائمين عليها من/ليس من عملائها.

- التعاون المحلي مع الجهات الحكومية ذات الصلة، لاسيما مع وزارة العدل ووزارة الداخلية من خلال تقديم الدعم وتنفيذ برامج تدريب وإعادة تأهيل المدانين قضائياً بجرائم لاسيما تلك التي

تمثل جرم أصلي لجرم غسل الأموال، الأمر الذي قد يؤدي إلى التأثير في سلوكهم المستقبلي ومعالجة الأسباب التي دفعتهم أو التي قد تدفع أخرين لارتكاب تلك الجرائم.

- **وزارة الداخلية** باعتبارها مسؤولة عن إنفاذ القانون في الجمهورية العربية السورية. ولها دور رئيسي في نظام مكافحة غسل الأموال من خلال عدد من الإدارات الموجودة لديها، والتي منها:

- إدارة الشؤون المدنية: تسهم من خلال اعتماد المصرف لدى تنفيذ إجراءات التعرف والتحقق من العميل على الوثائق الرسمية الصادرة عنها.

- إدارة الهجرة والجوازات: يعتمد المصرف أيضاً على وثيقة جواز السفر، لدى تنفيذ إجراءات التعرف والتحقق من العميل.

- إدارة الأمن الجنائي: تسهم من إصدار السجل الجنائي (غير محكوم) للذين يتقدمون لشغل وظائف إدارية عليا أو متوسطة أو كعاملين في المصارف إضافة إلى التحقق من المساهمين والمستفيدين الحقيقين في رأسمال المصرف، وللإدارة دور ولكنه غير مباشر، حيث أنها ومن خلال ضبطها للمجرمين لا سيما أولئك الذين يرتكبون الجرم الأصلي لجرم غسل الأموال وتقديمهم للقضاء وتنفيذ عمليات المصادرة للأموال، فأنها بذلك تكون قد أسهمت في ضبط المال غير المشروع قبل محاولة غسله في المصارف.

- إدارة مكافحة المخدرات: إن جرم زراعة أو تصنيع أو تهريب أو نقل المخدرات أو المؤثرات العقلية أو الاتجار غير المشروع بها. هو من الجرائم الأصلية لجرم غسل الأموال وباعتبار أن العائدات المالية الناتجة عن ارتكابه عالية جداً فقد يلجأ العديد من مرتكبي هذا الجرم

لغسل أموالهم عن طريق المصارف، وهنا يأتي دور الإدارة كعامل وقائي لمنع ارتكاب الجرم أو ضبطه ومصادرة عائداته ومتحصلاته بشكل يمنع محاولة غسل الأموال الناجمة عنهُ.

- إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص: إن جرم عمليات الدعارة المنظمة والاتجار بالأشخاص والاتجار بالأعضاء البشرية. هو من الجرائم الأصلية لجرم غسل الأموال، والأموال المتحصلة منهُ عالية، فقد يلجأ العديد من مرتكبي هذا الجرم لغسل أموالهم عن طريق المصارف، وهنا يأتي دور الإدارة أيضاً كعامل وقائي لمنع ارتكاب الجرم أو ضبطه ومصادرة عائداته ومتحصلاته بشكل يمنع محاولة غسل الأموال الناجمة عنهُ.

- **وزارة العدل:** باعتبار أن وزارة العدل هي الأداة التنفيذية للجهاز القضائي فأن لها دور مهم جداً فمن خلال التركيز خلال سير قاضي التحقيق في اجراء التحقيق المالي على ضبط الأموال ومصادرتها، فأن ذلك يسهم في إخراجها من أيدي المجرمين ويمنع محاولة غسلها لاحقاً عبر المصارف. إضافة إلى ذلك ومن خلال الدراسات أو الإحصاءات التي قد تقوم بنشرها الوزارة والتي تتصل بعدد الأحكام القضائية الصادرة بالجرائم الأصلية وتلك الصادرة بجرم غسل الأموال وطبيعة الجرم وكيفية تنفيذه وحجم الأموال المضبوطة وفئة الأشخاص مرتكبي ذلك الجرم سواء من الناحية العمرية أو التعليمية أو المهنة أو السكنية أو..، يمكن للمصارف أن تستشعر نواحي الخطر لدى عملائها، إضافة إلى ذلك قد تساعد تلك الدراسات والإحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في توجيه جهودها والجمعيات المرخصة لديها لمعالجة الأسباب التي دفعت مرتكبي الجرائم إلى القيام بها، وبالتالي سيؤثر ذلك مستقبلاً على عدد الجرائم وحجم الأموال الناتجة أو المتحصلة عنها (التقليل منها) وعلى محاولة غسلها ضمن المصارف.

- **وزارة المالية:** دائرة الأموال المصادرة والمستولى عليها في مديرية الخزينة بوزارة المالية: وإن كان للدائرة دور غير مباشر إلا أنه مهم جداً حيث أنه لدى التحري عن الأموال التي لم يتم ضبطها لدى ضبط الجرم، والقدرة على تحديدها وضبطها ومصادرتها، فأن ذلك يسهم في إخراجها من أيدي المجرمين ويمنع محاولة غسلها لاحقاً عبر المصارف.

- **الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش:** هيئة رقابية مستقلة ترتبط برئيس مجلس الوزراء، ومن مهامها التحقيق في الجرم الأصلي " سرقة واختلاس الأموال العامة " وبالتالي من خلال قيامها بالتحقيق المالي الموازي مع التحقيق التي تجريها تسهم في تحديد المال غير المشروع الناتج عن ارتكاب الجرم وتجميده من خلال قرارات الحجز الاحتياطي التي تصدر عن وزارة المالية وبالتالي حماية المصرف من إيداع ذلك المال ومحاولة غسله.

- **مديرية الجمارك العامة:** من مهام المديرية مراقبة النقل المادي للنقد عبر الحدود، حيث يتم حالياً تطبيق نظام الإقرار المكتوب، وذلك للعملات والأدوات القابلة التداول لحاملها من قِبل المسافرين والمغادرين، وفي حال وجود أي حالات تتعلق بعدم الإفصاح أو عن الإفصاح الكاذب عن الأموال يتم التحري عن أسبابها وفي حال وجود أي اشتباه تتم الإحالة الى القضاء. تسهم الإجراءات المذكورة في الحد من النقل المادي للأموال للبلد لاسيما تلك الناتجة عن أنشطة غير مشروعة وبالتالي حماية المصارف من محاولات غسلها.

الفصل الثاني

الإطار العملي

نستعرض في هذا الفصل منهجية الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة والأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة والتحليل.

أولاً: منهجية الدراسة

اعتمدنا الدراسة الاستطلاعية الوصفية التحليلية من خلال استطلاع آراء المبحوثين ووصف استجاباتهم وتحليلها بدلالة البيانات التي تم الحصول عليها.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنوك السورية والتي يبلغ عددها(٢٤) بنكاً حسب موقع مصرف سورية المركزي[٧].

تسلسل	اسم المصرف	القطاع
١	المصرف التجاري السوري	مصارف حكومية
٢	المصرف العقاري	
٣	مصرف التسليف الشعبي	
٤	مصرف التوفير	
٥	المصرف الزراعي التعاوني	
٦	المصرف الصناعي	
٧	بنك البركة الإسلامي	المصارف الخاصة الإسلامية
٨	بنك سورية الدولي الإسلامي	
٩	بنك الشام	
١٠	بنك بيمو السعودي الفرنسي	المصارف الخاصة التقليدية
١١	بنك سورية والخليج	

[٧] https://www.cb.gov.sy ١١

١٢	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	
١٣	بنك سورية والمهجر	
١٤	البنك العربي–سورية	
١٥	بنك الائتمان الأهلي	
١٦	بنك بيبلوس	
١٧	فرنسبنك	
١٨	بنك الأردن–سورية	
١٩	بنك الشرق	
٢٠	بنك قطر الوطني	
٢١	مصرف الوطنية للتمويل الأصغر	مصارف التمويل الأصغر
٢٢	مصرف الأول للتمويل الأصغر–سورية	
٢٣	مصرف الإبداع للتمويل الأصغر –سورية•	
٢٤	مصرف بيمو السعودي الفرنسي للتمويل الأصغر	

ثالثاً: عينة الدراسة

إن عينة الدراسة هم الموظفين الذين يشغلون منصب (مدير – رئيس قسم – وحدة التحقق من الالتزام – مراقب عمليات)، باعتبارهم أقرب إلى مجال متطلبات الرقابة، ويبلغ عددهم (١٠٠) موظفاً

اعتمدنا على استبانة صممت وطورت لهذا الغرض وتم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، حيت تم استرداد (٩٤) استبانة، أي تم الاعتماد على (٩٤%) من الاستبانات الموزعة، وهي نسبة مقبولة لأغراض التحليل.

رابعاً: أداة الدراسة

اعتمدنا على الاستبيان كأداة للحصول على البيانات الأولية، واستخدم لأغراض تحقيق اهداف الدراسة بحيث صممت بناءً على مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale)، حيث تتكون الاستبانة من:

الجزء الأول: يشمل خصائص العينة: العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة، المستوى الوظيفي.

الجزء الثاني: قسمت إلى خمس مجالات:

- المخاطر: شملت ١٠ أسئلة.
- الوثائق الرسمية: شملت ٧ أسئلة.
- الارشادات: شملت ٧ أسئلة..
- التعاون المحلي: شملت ٤ أسئلة..
- التعاون الدولي: شملت ٤ أسئلة..

وعليه يكون عدد أسئلة الجزء الثاني (٣٢) وتمت الإجابة عن العبارات المتعلقة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي كالتالي:

موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدم برنامج الـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائياً وتم استخدام أسلوب المنهج الوصفي والتحليلي والذي هو طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها إلا أنه يمكن التفاعل معها ووصفها وتحليلها.

نبين أدناه النسب المتعلقة بالفئات التي وردت منه إجابات

١) الجنس:

	الجنس	التكرار	النسبة المئوية
١	ذكر	٣١	%٣٣
٢	أنثى	٦٣	%٦٧

نلاحظ أن عدد الإناث يشكل ٦٧% من حجم العينة وقد يعزى ذلك إلى عزوف العديد من الذكور على العمل في المجال المصرفي والتوجه إلى العمل الخاص.

٢) العمر:

	العمر	التكرار	النسبة المئوية
١	من ٢٠ – ٢٩ سنة	١٦	%١٧
٢	من ٣٠ – ٣٩ سنة	٥١	%٥٤.٣
٣	من ٤٠ – ٤٩ سنة	٢٥	%٢٦.٦
٤	٥٠ سنة وما فوق	٢	%٢.١

قد تعود أسباب ظهور النسب المبينة أعلاه إلى أن هناك استقرار وظيفي في الفئة العمرية من ٣٠ – ٤٩ كونها شكلت ٨٠% فيما الفئة العمرية بين ٢٠–٢٩ لازالت تحتاج لمزيد من الجهود لاكتساب المناصب الوظيفية التي شملتها العينة.

٣) المؤهل العلمي:

	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
١	ثانوية	٠	٠
٢	إجازة جامعية	٦٠	%٦٣.٨
٣	ماجستير	٣١	%٣٣
٤	دكتوراه	٣	% ٣.٢

أن طبيعة الوظائف في البنوك لا سيما تلك التي شملتها العينة، تقتضي مؤهلات معينة وهذا يتضح من خلال النتائج التي ظهرت أعلاه

٤) الخبرة:

	الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
١	أقل من ٥ سنوات	٢٤	%٢٥.٥
٢	من ٥ – ١٠ سنوات	٢٢	%٢٣.٤
٣	من ١١ – ١٥ سنة	٣٥	%٣٧.٢
٤	من ١٦ سنة وما فوق	١٣	% ١٣.٨

إن هذا المتغير يتناسب مع الفئات العمرية المبينة أعلاه

٥) المستوى الوظيفي:

	المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
١	مدير	١٢	%١٢.٨
٢	رئيس قسم	١٢	%١٢.٨
٣	وحدة التحقق من الالتزام	٣١	%٣٣
٤	مراقب عمليات	٣٩	% ٤١.٤

يعتبر العاملون في وحدة التحقق من الالتزام ومراقبو العمليات من المسؤولين مباشرة عن مراقبة التزام المؤسسات التي يعملون بها بالمتطلبات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال.

سادساً: تحليل بيانات الدراسة.

نعرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان، وقد كانت درجات الإجابة على كل سؤال مقسمة إلى (٥) فئات، وتم إدخال تلك الإجابات على برنامج SPSS، وتحديد مستوى الأهمية للإجابة من خلال (الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى) / عدد الفئات = (٥-١)/٥ = ٠.٨، وعليه:

مستوى الموافقة	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
فئات الموافقة	٤.٢-٥	٣.٤-٤.٢	٢.٦-٣.٤	١.٨-٢.٦	١-١.٨

قام الباحث بإجراء ما يلي:

- قياس صدق محاور الاستبيان.
- اختبار (Cronbach Alpha): لمعرفة ثبات محاور الاستبيان.
- اختبار كولومجروف –سمرنوف لمعرفة هل تتبع البيانات التوزع الطبيعي أم لا.
- اختبار One sample t test.
- النسب المئوية والتكرارات.
- تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA).

صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان عن طريق اختبار عينة استطلاعية مكونة من ٢٥ استبانة والجدول المبين ادناه يبين معاملات الارتباط بين كل عبارة من العبارات مع المجال الكلي، ويظهر أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة أقل من ٥% وبذلك تعتبر محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه. وفق ما هو مبين بالجدول التالي:

المخاطر		**السؤال ١**	**السؤال ٢**	**السؤال ٣**	**السؤال ٤**	**السؤال ٥**	**السؤال ٦**	**السؤال ٧**	**السؤال ٨**	**السؤال ٩**	**السؤال ١٠**
	معامل الارتباط	.513**	.552**	.495*	.698**	.471*	.593**	.773**	.678**	.636**	.643**
	مستوى المعنوية	0.009	0.004	0.012	0.000	0.018	0.002	0.000	0.000	0.001	0.001
الوثائق الرسمية		**السؤال ١١**	**السؤال ١٢**	**السؤال ١٣**	**السؤال ١٤**	**السؤال ١٥**		**السؤال ١٦**		**السؤال ١٧**	
	معامل الارتباط	.469*	.490*	.781**	0.279152	.564**		.907**		.898**	
	مستوى المعنوية	0.018	0.013	0.000	0.177	0.003		0.000		0.000	
ارشادات		**السؤال ١٨**	**السؤال ١٩**	**السؤال ٢٠**	**السؤال ٢١**	**السؤال ٢٢**		**السؤال ٢٣**		**السؤال ٢٤**	
	معامل الارتباط	.862**	.811**	.784**	.801**	.776**		.801**		.767**	
	مستوى المعنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		0.000		0.000	
التعاون المحلي		**السؤال ٢٥**	**السؤال ٢٦**	**السؤال ٢٧**	**السؤال ٢٨**	**السؤال ٢٩**	**التعاون الدولي**	**السؤال ٣٠**	**السؤال ٣١**	**السؤال ٣٢**	**السؤال ٣٣**
	معامل الارتباط	.640**	.828**	.749**	.840**	.839**		.918**	.830**	.803**	.790**
	مستوى المعنوية	0.001	0.000	0.000	0.000	0.000		0.000	0.000	0.000	0.000

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

اختبار ثبات أداة الدراسة (Cronbach Alpha):

خلصنا من خلال التحليل ضمن برنامج SPSS أن قيمة ألفا تساوي (٩٣.٢%) وهي أكبر من النسبة المقبولة إحصائياً (٦٠%) الأمر الذي يعكس ثبات أداة المقياس المستخدمة، وبالتالي يمكن استكمال البحث بالاعتماد على العينة.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
٠.٩٣٢	٣٢

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
٠.879	5

اختبار كولومجروف –سمرنوف لمعرفة هل تتبع البيانات التوزع الطبيعي أم لا.

	المحور	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
1	المخاطر	٠.١٢٣	٠.٠١
2	الوثائق الرسمية	٠.١٤١	٠.٠٠١
3	ارشادات	٠.٢٢٠	٠.٠٠١
4	التعاون المحلي	٠.٢٢٨	٠.٠٠١
5	التعاون الدولي	٠.٢٣٦	٠.٠٠١
	جميع المحاور	٠.٠٧٩	٠.١٨١

يوضح الجدول أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال أصغر من ٥% وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزع الطبيعي. ونظراً لان حجم العينة كبير فأن تحليل الدراسة لن يتأثر بذلك.

تحليل تساؤلات الدراسة:

لتحليل عبارات الدراسة قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة (One sample t test)، الجداول المبينة أدناه تحوي النسب المئوية لبدائل كل عبارة والمتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة، وتكون:

- العبارة إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.9 عند درجة حرية ٩٣ (n-1) ومستوى معنوية ٥% (أو مستوى الدلالة أقل من ٥% والوزن النسبي أكبر من ٦٠%).
- العبارة سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.9 عند درجة حرية ٩٣ (n-1) ومستوى معنوية ٥% (أو مستوى الدلالة أقل من ٥% والوزن النسبي أقل من ٦٠%).

التساؤل الأول: هل يوجد تأثير لتقييم مخاطر القطاع الذي يخضع للجهة الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

يظهر من الجدول أدناه أن افراد العينة يوافقون على أن لتقييم مخاطر القطاع **من قبل الجهات الاشرافية والرقابية** له تأثير في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال. حيث أن الوزن النسبي لكل عبارة أكبر من ٦٠% ومستوى معنوية أقل من ٥%، وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع العبارات الخاصة بالجهات المذكورة أعلاه (٤.٤٢) والوزن النسبي يساوي (٨٨%) وهو أكبر من ٦٠% وبلغت t المحسوبة (٣٠) وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي ١.٩ وبلغت أيضاً قيمة مستوى المعنوية ٠.٠٠٠ وهي أصغر من ٥% .

(المخاطر) هل ينبغي على الجهة الاشرافية والرقابية والجهات ذاتية التنظيم أن	التكرار والنسبة المئوية	البدائل					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t test	اتجاه العينة	الرتبة
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
تقوم بدراسة طلب الترخيص / الانتساب إلى القطاع.	ت	34	54	4	2	0	4.28	0.646	85.6	19.21	موافق جداً	5
	%	36.20%	57.40%	4.30%	2.10%	0						
تحدد الأنشطة التي سيمارسها / الخدمات التي سيقدمها طالب الترخيص/ المنتسب بدقة.	ت	46	36	6	0	6	4.23	1.041	84.6	11.46	موافق جداً	6
	%	48.90%	38.30%	6.40%	0	6.40%						
تفرض حفظ جميع البيانات والمعلومات ذات الصلة بهوية المتعاملين مع المرخص لهُ/ المنتسب بحيث يمكن العودة إليها حيث يلزم.	ت	64	26	4	0	0	4.64	0.565	92.8	28.14	موافق جداً	1
	%	68.10%	27.70%	4.30%	0	0						
تفرض تزويدها بتقارير دورية من قبل المرخص لهُ/ المنتسب والتي تتعلق بالمخاطر التي يوجهها القطاع.	ت	32	60	2	0	0	4.32	0.512	86.4	24.99	موافق جداً	4
	%	34%	63.80%	2.10%	0	0						
تزود بتقارير اشتباه ذات صلة بالمال غير المشروع الناتج عن إحدى الجرائم الأصلية التي نص عليها المرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ٢٠٥٥ أو العمليات المشبوهة.	ت	52	41	0	0	0	4.56	0.499	91.2	30.31	موافق جداً	2
	%	55.30%	43.60%	0	0	0						
تدرس التقارير الدورية وتقارير الاشتباه بغرض استخلاص المخاطر التي تواجه القطاع من خلال تحديد طبيعة العملاء والأعمال التي تشكل مخاطر عالية والمناطق الجغرافية والخدمات وطرق تقديمها التي نتج عنها مخاطر عالية.	ت	52	42	0	0	0	4.55	0.5	91	30.05	موافق جداً	3
	%	55.30%	44.70%	0	0	0						
المستوى الكلي للمحور							**4.42**	**0.46**	٨٨.٥٨	٣٠.٠٠٢	**موافق جداً**	

مستوى الدلالة المعنوية لكافة البنود يبلغ تقريباً ٠.٠٠٠١ وهو أقل من ٥%.

وفي ذات السياق (المخاطر) يتضح من الجدول أيضاً أن افراد العينة يوافقون على أن لتقييم مخاطر القطاع **من قبل جهات إنفاذ القانون والسلطات القضائية** له تأثير في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال. حيث أن الوزن النسبي لكل عبارة أكبر من ٦٠% ومستوى معنوية أقل من ٥%، وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع العبارات الخاصة بالجهات المذكورة أعلاه (٤.١٧) والوزن النسبي يساوي (٨٣.٤%) وهو أكبر من ٦٠% وبلغت t المحسوبة (١٨.١) وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي ١.٩ وبلغت أيضاً قيمة مستوى المعنوية ٠.٠٠٠ وهي أصغر من ٥% .

(المخاطر) هل ينبغي على جهات إنفاذ القانون والسلطات القضائية أن	التكرار والنسبة المئوية	البدائل					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t test	اتجاه العينة	الرتبة
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
تعد تقارير دورية تتعلق بعدد وطبيعة عمل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المرتكبين لكل جرم أصلي على حدا وجرم غسل الأموال.	ت	34	50	8	0	2	4.21	0.774	84.2	15.16	موافق جداً	2
	%	36.20%	52.20%	8.50%	0	2.10%						
تعد تقارير دورية تتعلق بنوع الخدمات أو الخدمة المصرفية التي تم استعمالها في تنفيذ الجرم الأصلي وجرم غسل الأموال وطريقة تقديمها.	ت	36	48	8	0	2	4.23	0.782	84.6	15.25	موافق جداً	1
	%	38.30%	51.10%	8.50%	0	2.10%						
تعد تقارير دورية تتعلق بالمنطقة الجغرافية التي ينحدر منها الشخص مرتكب الجرم الأصلي وجرم غسل الأموال والمنطقة الجغرافية التي ارتكبت ضمنها تلك الجرائم.	ت	32	44	14	0	4	4.06	0.937	81.2	10.97	موافق	4
	%	34%	46.80%	14.90%	0	4.30%						
تدرس التقارير الدورية بغرض استخلاص تركز المخاطر التي تواجه القطاع من خلال تحديد طبيعة العملاء والعمل الذين يشكلون مخاطر عالية والمناطق الجغرافية والخدمات وطرق تقديمها التي نتج عنها مخاطر عالية.	ت	32	48	12	0	2	4.17	0.728	83.4	15.58	موافق	3
	%	34%	51.10%	12.80%	0	2.10%						
المستوى الكلي للمحور							**4.1702**	**0.6267**	٨٣.٤	١٨.١	**موافق**	
المستوى الكلي							**4.2998**	**0.46019**	٨٥.٩	٢٧.٣٨	**موافق جداً**	

بناءً على ما سبق، وحيث أن الوزن النسبي لجميع العبارات المتعلقة بالمخاطر كانت أكبر من ٦٠% ومستوى معنوية أقل من ٥%، والمتوسط الحسابي لها (٤.٢٩) والوزن النسبي يساوي (٨٥.٩%) وهو أكبر من ٦٠% وبلغت t المحسوبة (٢٧.٣٨) وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي ١.٩ وبلغت أيضاً قيمة مستوى المعنوية ٠.٠٠٠ وهي أصغر من ٥% .

فأن هناك تأثير لتقييم مخاطر القطاع الذي يخضع للجهة الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

التساؤل الثاني: هل يوجد تأثير للوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

يظهر من الجدول أدناه أن افراد العينة يوافقون على أن للوثائق الرسمية الصادرة **عن الجهة الاشرافية والرقابية والجهات ذاتية التنظيم** تأثير في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال. حيث أن الوزن النسبي لكل عبارة أكبر من ٦٠% ومستوى معنوية أقل من ٥%، وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع العبارات الخاصة بالجهات المذكورة أدناه (٤.١٨) والوزن النسبي يساوي (٨٣.٧٤%) وهو أكبر من ٦٠% وبلغت t المحسوبة (٢٢.٧٨) وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي ١.٩ وبلغ أيضاً قيمة مستوى المعنوية ٠.٠٠٠ وهي أصغر من ٥% .

(الوثائق الرسمية) هل ينبغي على الجهة الاشرافية والرقابية والجهات ذاتية التنظيم أن:	التكرار والنسبة المئوية	البدائل					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t test	اتجاه العينة	الرتبة
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
تطلع على آلية استصدار الوثائق التي تثبت مهنة وطبيعة ومكان إقامة العميل والتي تمكن من التعرف والتحقق من هوية العميل.	ت	28	44	18	0	4	3.98	0.939	79.6	10.12	موافق	5
	%	29.80%	46.80%	19.10%	0	4.30%						
تشترط أن المعلومات المدونة ضمن الوثائق نابعة من مصادر موثوقة ومستقلة.	ت	32	58	2	2	0	4.28	0.612	85.6	20.28	موافق جداً	3
	%	34%	61.70%	2.10%	2.10%	0						
تبين الوثائق التي يمكن قبولها بغرض التحقق والتعرف من هوية العملاء.	ت	40	48	4	0	2	4.32	0.751	86.4	17.04	موافق جداً	1
	%	42.60%	51.10%	4.30%	0	2.10%						
تفرض الوثيقة التي يمكن قبولها بغرض التحقق والتعرف من هوية العملاء.	ت	38	44	12	0	0	4.28	0.678	85.6	18.3	موافق جداً	2
	%	40.40%	46.80%	12.80%	0	0						
تتيح أي معلومات تتعلق بحالات تزوير الوثائق المقبولة.	ت	30	46	16	0	2	4.09	0.825	81.8	12.81	موافق	4
	%	31.90%	48.90%	17%	0	2.10%						
المستوى الكلي للمحور							**4.18**	**0.505**	٨٣.٧	٢٢.٧	**موافق**	

وفي ذات السياق يتضح من الجدول المبين أدناه أن افراد العينة يوافقون على تأثير الوثائق الصادرة عن **جهات إنفاذ القانون والسلطات القضائية** في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال. وإن كان ليس بذات السوية إذا ما قورنت من إجابتهم المتعلقة بدور الجهات الاشرافية والرقابية والذاتية التنظيم، حيث أن الوزن النسبي لكل عبارة أكبر من ٦٠% ومستوى معنوية أقل من ٥%، وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع العبارات

الخاصة بالجهات المذكورة أعلاه (٣.٩٥) والوزن النسبي يساوي (٧٩.١٤%) وهو أكبر من ٦٠% وبلغت t المحسوبة (١١.٠٣) وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي ١.٩ وبلغت أيضاً قيمة مستوى المعنوية ٠.٠٠٠ وهي أصغر من ٥% .

(الوثائق الرسمية) هل ينبغي على جهات إنفاذ القانون والسلطات القضائية أن:	التكرار والنسبة المئوية	البدائل					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t test	اتجاه العينة	الرتبة
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
تتيح المعلومات والوثائق التي تتعلق بالأشخاص المنظم بحقهم ضبوط لارتكابهم جرم أصلي وجرم غسل الأموال.	ت	18	60	10	2	4	3.91	0.876	78.2	10.07	موافق	2
	%	19.10%	63.80%	1.06%	2.10%	4.30%						
تتيح المعلومات والوثائق التي تتعلق بمرتكبي الجرم الأصلي وجرم غسل الأموال والصادر بحقهم أحكام قضائية مكتسبة الدرجة القطعية.	ت	24	54	12	0	4	4	0.88	80	11.02	موافق	1
	%	25.50%	57.40%	12.80%	0	4.30%						
المستوى الكلي للمحور							3.957	0.841	٧٩.١٤	١١.٠٣	موافق	
المستوى الكلي							4.07	0.592	٨١.٤٤	١٧.٥٤	موافق	

بناءً على ما سبق، وحيث أن الوزن النسبي لجميع العبارات المتعلقة بالوثائق كانت أكبر من ٦٠% ومستوى معنوية أقل من ٥%، والمتوسط الحسابي لها (٤.٠٧) والوزن النسبي يساوي (٨١.٤٤%) وهو أكبر من ٦٠% وبلغت t المحسوبة (١٧.٥٤) وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي ١.٩ وبلغت أيضاً قيمة مستوى المعنوية ٠.٠٠٠ وهي أصغر من ٥% . فأن هناك تأثير للوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

التساؤل الثالث: هل يوجد تأثير للمبادئ الإرشادية والإحصاءات والتغذية العكسية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

يظهر من الجدول أدناه أن افراد العينة يوافقون على أن للإرشادات الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة تأثير في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال. حيث أن الوزن النسبي لكل عبارة أكبر من ٦٠% ومستوى معنوية أقل من ٥%، وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع العبارات الخاصة بالجهات المذكورة أدناه (٤.٤٠) والوزن النسبي يساوي (٨٨.١٥%) وهو أكبر من ٦٠% وبلغت t المحسوبة (٢٩.٦٥) وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي ١.٩ وبلغت أيضاً قيمة مستوى المعنوية ٠.٠٠٠ وهي أصغر من ٥% .

بناءً عليه، يتبين أن هناك تأثير للوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

(الارشادات) هل ينبغي على الجهة الاشرافية والرقابية والجهات ذاتية التنظيم وجهات إنفاذ القانون والسلطات القضائية أن:	التكرار والنسبة المئوية	البدائل					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t test	اتجاه العينة	الرتبة
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
تضع مؤشرات وإحصاءات يمكن من خلالها تحديد طبيعة الشخص والنشاط الذي يحمل مخاطر عالية ذات صلة بعمليات غسل أموال.	ت	48	40	6	0	0	4.45	0.616	89	22.82	موافق جداً	2
	%	51.10%	42.60%	6.40%	0	0						
تضع مؤشرات وإحصاءات يمكن من خلالها تحديد المنطقة الجغرافية التي تساعد أو يحمل المنتمون إليها مخاطر عالية ذات صلة بعمليات غسل أموال.	ت	46	40	8	0	0	4.4	0.645	88	21.04	موافق جداً	5
	%	48.90%	42.60%	8.50%	0	0						
تضع مؤشرات وإحصاءات يمكن من خلالها تحديد الخدمات وقنوات تقديمها التي تساعد أو يحمل الحاصلون عليها مخاطر عالية ذات صلة بعمليات غسل أموال.	ت	48	46	0	0	0	4.51	0.503	90.2	29.10	موافق جداً	1
	%	51.10%	48.90%	0	0	0						
تضع مؤشرات وإحصاءات يمكن من خلالها التعرف على اتجاهات المخاطر، وذلك من واقع نتائج الدراسات التي تتصل بالمخاطر المكتشفة في قطاعاتها.	ت	42	50	2	0	0	4.43	0.539	88.6	25.72	موافق جداً	4
	%	44.70%	53.20%	2.10%	0	0						
بها الجهات تتيح نتائج الدراسات التي تتصل بالمخاطر والتي تقوم الاشرافية والرقابية وجهات إنفاذ القانون والسلطات القضائية للمصارف.	ت	40	44	8	0	2	4.28	0.795	85.6	15.61	موافق جداً	7
	%	42.60%	46.80%	8.50%	0	2.1						
تتأكد من وجود آليات واضحة وقصيرة تمكن من الإبلاغ عن أو التحقيق في العمليات التي يشتبه بأنها غسل للأموال.	ت	42	52	0	0	0	4.45	0.5	89	28.12	موافق جداً	3
	%	44.70%	55.30%	0	0	0						
تعمل على رفع سوية البلاغات المقدمة أو التحقيقات الجارية ذات الصلة بالعمليات التي يشتبه أنها ناتجة عن غسل أموال.	ت	40	50	4	0	0	4.38	0.57	87.6	23.47	موافق جداً	6
	%	42.60%	53.20%	4.30%	0	0						
المستوى الكلي							4.40	0.46	٨٨.١٥	٢٩.٦٥	موافق جداً	

التساؤل الرابع: هل يوجد تأثير للتعاون المحلي بين الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

يظهر من الجدول أدناه أن افراد العينة يوافقون على أن هناك تأثير للتعاون المحلي بين الجهات الحكومية ذات الصلة تأثير في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال. حيث أن الوزن النسبي لكل عبارة أكبر من ٦٠% ومستوى معنوية أقل من ٥%، وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع العبارات الخاصة بالجهات المذكورة أدناه (٤.٣١) والوزن النسبي يساوي (٨٦.٢٧%) وهو أكبر من ٦٠% وبلغت t المحسوبة (٢٣.٣٧) وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي ١.٩ وبلغت أيضاً قيمة مستوى المعنوية ٠.٠٠٠ وهي أصغر من ٥% .

بناءً عليه، يتبين أن هناك تأثير للتعاون المحلي بين الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

(التعاون المحلي) هل ينبغي على الجهة الاشرافية والرقابية والجهات ذاتية التنظيم وجهات إنفاذ القانون والسلطات القضائية:	التكرار والنسبة المئوية	البدائل					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t test	اتجاه العينة	الرتبة
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
إعداد واعتماد مذكرات تفاهم بينها تتصل بتحديد دورها في تطبيق المتطلبات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال.	ت	34	50	8	0	2	4.21	0.774	84.2	15.16	موافق جداً	4
	%	36.20%	53.20 %	8.50%	0	2.10%						
إتاحة المعلومات فيما بينها والتي تتصل بالمخاطر بشكل عام لاسيما تلك التي تعتبر مشتركة.	ت	36	52	4	0	2	4.28	0.739	85.6	16.79	موافق جداً	3
	%	38.30%	55.30 %	4.30%	0	2.10%						
وضع إجراءات مشتركة تهدف إلى تخفيض المخاطر من خلال تحليل أسبابها ومعالجتها عن طريق الجهات الحكومية المعنية بالشؤون الاجتماعية.	ت	42	50	2	0	0	4.43	0.539	88.6	25.72	موافق جداً	1
	%	44.70%	53.20 %	2.10%	0	0						
وضع إجراءات تهدف إلى تبادل أو استكمال المعلومات ذات الصلة بالعمليات التي يشتبه أنها محاولة أو ناتجة عن غسل أموال.	ت	44	44	2	2	2	4.34	0.811	86.8	16.02	موافق جداً	2
	%	46.80%	46.80 %	2.10%	2.10%	2.10%						
المستوى الكلي							**4.31**	**0.544**	٨٦.٢	٢٣.٣	موافق جداً	

التساؤل الخامس: هل يوجد تأثير للتعاون الدولي بين الجهات الحكومية ذات الصلة والجهات النظيرة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

يظهر من الجدول أدناه أن افراد العينة يوافقون على أن هناك تأثير للتعاون الدولي في حماية المصارف من عمليات غسل الأموال. حيث أن الوزن النسبي لكل عبارة أكبر من ٦٠% ومستوى معنوية أقل من ٥%، وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع العبارات الخاصة بالجهات المذكورة أدناه (٤.٢٤) والوزن النسبي يساوي (٨٤.٨٩%) وهو أكبر من ٦٠% وبلغت t المحسوبة (٢٠.٦١) وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي ١.٩ وبلغت أيضاً قيمة مستوى المعنوية ٠.٠٠٠ وهي أصغر من ٥% .

(التعاون الدولي) هل ينبغي على الجهة الاشرافية والرقابية والجهات ذاتية التنظيم وجهات إنفاذ القانون والسلطات القضائية أن:	التكرار والنسبة المئوية	البدائل					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t test	اتجاه العينة	الرتبة
		موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
اعداد واعتماد مذكرات تفاهم بين الجهات الاشرافية والرقابية وجهات انفاذ القانون والجهات الأجنبية النظيرة أو تضمين مذكرات التفاهم بينهم المواضيع التي تتصل بمكافحة غسل الأموال.	ت	32	56	4	0	2	4.23	0.725	84.6	16.45	موافق جداً	2
	%	34%	59.60%	4.30%	0	2.10%						
إيجاد إجراءات تهدف إلى التحقق لدى الجهات الأجنبية النظيرة من وضع شخص أجنبي (تقدم لشغل وظائف إدارية عليا أو متوسطة أو عميل أو في حال كونه مستثمر أو مستفيد حقيقي أو سجله العدلي).	ت	34	46	10	2	2	4.15	0.855	83	13.04	موافق	3
	%	36.20%	48.90%	10.60%	2.10%	2.10%						
إيجاد آليات واضحة وقصيرة تتعلق بالتعاون حول كيفية التحري والتحقيق لدى الجهات الأجنبية النظيرة في حال الاشتباه بقيام العميل الأجنبي لدى المصرف بعمليات يعتقد أنها ناتجة عن غسل أموال ضمن أراضيها.	ت	36	50	8	0	0	4.3	0.619	86	20.36	موافق جداً	1
	%	38.30%	53.20%	8.50%	0	0						
إيجاد إجراءات تهدف إلى تبادل أو استكمال المعلومات مع الجهات الأجنبية النظيرة ذات الصلة بالعمليات التي يشتبه أنها محاولة أو ناتجة عن غسل أموال	ت	36	50	8	0	0	4.3	0.619	86	20.36	موافق جداً	1
	%	38.30%	53.20%	85%	0	0						
المستوى الكلي للتعاون الدولي							**4.24**	**0.58542**	**٨٤.٨٩**	**٢٠.٦١**	موافق جداً	

بناءً على ما سبق يتبين أن هناك تأثير للتعاون الدولي على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

متغيرات الدراسة:

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابة أفراد العينة

الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	المخاطر	٤.٢٩٩٨	٠.٤٦٠١٩
2	الوثائق الرسمية	٤.٠٧٢٣	٠.٥٩٢٦٨
3	ارشادات	٤.٤٠٧٨	٠.٤٦٠٢٦
4	التعاون المحلي	٤.٣١٣٨	٠.٥٤٤٩٤
5	التعاون الدولي	٤.٢٤٤٧	٠.٥٨٥٤٢

الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
3	ارشادات	٤.٤٠٧٨	٠.٤٦٠٢٦
4	التعاون المحلي	٤.٣١٣٨	٠.٥٤٤٩٤
1	المخاطر	٤.٢٩٩٨	٠.٤٦٠١٩
5	التعاون الدولي	٤.٢٤٤٧	٠.٥٨٥٤٢
2	الوثائق الرسمية	٤.٠٧٢٣	٠.٥٩٢٦٨

الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	الوثائق الرسمية	٤.٠٧٢٣	٠.٥٩٢٦٨
5	التعاون الدولي	٤.٢٤٤٧	٠.٥٨٥٤٢
4	التعاون المحلي	٤.٣١٣٨	٠.٥٤٤٩٤
3	ارشادات	٤.٤٠٧٨	٠.٤٦٠٢٦
1	المخاطر	٤.٢٩٩٨	٠.٤٦٠١٩

نلاحظ أن جميع قيم المتوسط الحسابي تقع ضمن شريحة المستوى الثالث (أكثر من ٣.٦٧) وبالتالي فهي ذات أهمية مرتفعة

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) في آراء عينة الدراسة حول تأثير الإجراءات المفروضة من قبل الجهات الحكومية على مكافحة غسل الأموال في المصارف يعزى للخصائص الشخصية لعينة الدراسة(العمر – سنوات الخدمة – درجة التعليم – المستوى الوظيفي – الجنس).

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حسب متغير عمر الموظف

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المخاطر	بين المجموعات	1.41	3	0.470	2.313	0.081
	داخل المجموعات	18.29	90	0.203		
	المجموع	19.69	93			
الوثائق الرسمية	بين المجموعات	2.07	3	0.689	2.027	0.116
	داخل المجموعات	30.60	90	0.340		
	المجموع	32.67	93			
إرشادات	بين المجموعات	0.90	3	0.301	1.439	0.237
	داخل المجموعات	18.80	90	0.209		
	المجموع	19.70	93			
التعاون المحلي	بين المجموعات	1.37	3	0.456	1.564	0.204
	داخل المجموعات	26.25	90	0.292		
	المجموع	27.62	93			
التعاون الدولي	بين المجموعات	1.17	3	0.390	1.144	0.336
	داخل المجموعات	30.70	90	0.341		
	المجموع	31.87	93			
كافة المحاور	بين المجموعات	1.12	3	0.373	2.022	0.116
	داخل المجموعات	16.62	90	0.185		
	المجموع	17.74	93			

قيمة fالجدولية عند درجتي حرية (٣ ، ٩٠) ومستوى الدلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٧٠.

نلاحظ أنه لا توجد فروق في آراء أفراد العينة، كون قيمة f المحسوبة لجميع المجالات أقل من قيمة f الجدولية، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) في آراء عينة الدراسة تعزى إلى عمر الموظف.

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حسب متغير سنوات الخدمة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المخاطر	بين المجموعات	0.813	3	0.271	1.292	0.282
	داخل المجموعات	18.882	90	0.210		
	المجموع	19.695	93			
الوثائق الرسمية	بين المجموعات	0.829	3	0.276	0.781	0.508
	داخل المجموعات	31.839	90	0.354		
	المجموع	32.668	93			
إرشادات	بين المجموعات	0.966	3	0.322	1.547	0.208
	داخل المجموعات	18.735	90	0.208		
	المجموع	19.701	93			
التعاون المحلي	بين المجموعات	2.056	3	0.685	2.414	0.072
	داخل المجموعات	25.561	90	0.284		
	المجموع	27.617	93			
التعاون الدولي	بين المجموعات	1.715	3	0.572	1.706	0.171
	داخل المجموعات	30.157	90	0.335		
	المجموع	31.872	93			
كافة المحاور	بين المجموعات	0.900	3	0.300	1.604	0.194
	داخل المجموعات	16.841	90	0.187		
	المجموع	17.741	93			

قيمة fالجدولية عند درجتي حرية (٣ ، ٩٠) ومستوى الدلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٧٠.

نلاحظ أنه لا توجد فروق في آراء أفراد العينة، كون قيمة f المحسوبة لجميع المجالات أقل من قيمة f الجدولية، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) في آراء عينة الدراسة تعزى إلى سنوات الخدمة.

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حسب متغير درجة التعليم

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المخاطر	بين المجموعات	0.764	2	0.382	1.837	0.165
	داخل المجموعات	18.931	91	0.208		
	المجموع	19.695	93			
الوثائق الرسمية	بين المجموعات	1.088	2	0.544	1.568	0.214
	داخل المجموعات	31.580	91	0.347		
	المجموع	32.668	93			
إرشادات	بين المجموعات	1.381	2	0.690	3.430	0.037
	داخل المجموعات	18.320	91	0.201		
	المجموع	19.701	93			
التعاون المحلي	بين المجموعات	0.557	2	0.278	0.936	0.396
	داخل المجموعات	27.060	91	0.297		
	المجموع	27.617	93			
التعاون الدولي	بين المجموعات	0.664	2	0.332	0.968	0.384
	داخل المجموعات	31.208	91	0.343		
	المجموع	31.872	93			
كافة المحاور	بين المجموعات	0.692	2	0.346	1.846	0.164
	داخل المجموعات	17.049	91	0.187		
	المجموع	17.741	93			

قيمة fالجدولية عند درجتي حرية (٣ ، ٩١) ومستوى الدلالة ٠.٠٥ تساوي ٣.٩.

نلاحظ أنه لا توجد فروق في آراء أفراد العينة، نظراً لكون قيمة f المحسوبة لجميع المجالات مجتمعة أقل من القيمة الجدولية لـ f فيعني عدم وجود فروق في آراء العينة يعزى إلى درجة التعليم

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حسب متغير المستوى الوظيفي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المخاطر	بين المجموعات	1.559	3	0.520	2.579	0.059
	داخل المجموعات	18.136	90	0.202		
	المجموع	19.695	93			
الوثائق الرسمية	بين المجموعات	2.674	3	0.891	2.674	0.052
	داخل المجموعات	29.994	90	0.333		
	المجموع	32.668	93			
إرشادات	بين المجموعات	2.813	3	0.938	4.998	0.003
	داخل المجموعات	16.888	90	0.188		
	المجموع	19.701	93			
التعاون المحلي	بين المجموعات	5.428	3	1.809	7.338	0.000
	داخل المجموعات	22.189	90	0.247		
	المجموع	27.617	93			
التعاون الدولي	بين المجموعات	4.956	3	1.652	5.523	0.002
	داخل المجموعات	26.917	90	0.299		
	المجموع	31.872	93			
كافة المحاور	بين المجموعات	2.882	3	0.961	5.819	0.001
	داخل المجموعات	14.859	90	0.165		
	المجموع	17.741	93			

قيمة fالجدولية عند درجتي حرية (٣ ، ٩٠) ومستوى الدلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٧٠.

نلاحظ أنه لا توجد فروق في آراء أفراد العينة ضمن محور "المخاطر" و"الوثائق الرسمية"، كون قيمة f المحسوبة لها أقل من قيمة f الجدولية، ونظراً لكون قيمة f المحسوبة لجميع المجالات مجتمعة أكبر من القيمة الجدولية لـ f فهذا يعني وجود فروق في آراء العينة يعزى إلى درجة المستوى الوظيفي

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) حسب متغير الجنس

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المخاطر	بين المجموعات	1.283	1	1.283	6.413	0.013
	داخل المجموعات	18.411	92	0.200		
	المجموع	19.695	93			
الوثائق الرسمية	بين المجموعات	0.057	1	0.057	0.162	0.688
	داخل المجموعات	32.611	92	0.354		
	المجموع	32.668	93			
إرشادات	بين المجموعات	0.005	1	0.005	0.023	0.881
	داخل المجموعات	19.696	92	0.214		
	المجموع	19.701	93			
التعاون المحلي	بين المجموعات	0.026	1	0.026	0.085	0.771
	داخل المجموعات	27.591	92	0.300		
	المجموع	27.617	93			
التعاون الدولي	بين المجموعات	0.226	1	0.226	0.656	0.420
	داخل المجموعات	31.647	92	0.344		
	المجموع	31.872	93			
كافة المحاور	بين المجموعات	0.065	1	0.065	0.340	0.561
	داخل المجموعات	17.676	92	0.192		
	المجموع	17.741	93			

قيمة fالجدولية عند درجتي حرية (١ ، ٩٢) ومستوى الدلالة ٠.٠٥ تساوي ٣.٩٤.

نلاحظ أنه توجد فروق في آراء أفراد العينة ضمن محور "المخاطر" ، وكون قيمة f المحسوبة لجميع المجالات مجتمعة أكبر من القيمة الجدولية لـ f فهذا يعني عدم وجود فروق في آراء العينة يعزى إلى الجنس.

النتائج والتوصيات

النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- وجود تأثير لتقييم مخاطر القطاع الذي ينبغي أن تجريه الجهة الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.
- وجود تأثير للوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.
- وجود تأثير للمبادئ الإرشادية والإحصاءات والتغذية العكسية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.
- وجود تأثير للتعاون المحلي بين الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.
- وجود تأثير للتعاون الدولي مع الجهات الحكومية ذات الصلة على مكافحة غسل الأموال في المصارف.

التوصيات:

١. الاهتمام بعملية تقييم مخاطر القطاع والعمل على إبقاء المعلومات التي تنتج عن تلك العملية محدثة.

٢. تأهيل الكوادر البشرية اللازمة وإعداد دورات تدريبية للتعامل مع التطورات الحديثة ومستجدات أساليب غسل الأموال للعاملين في الجهات الحكومية ذات الصلة، وكل حسب مجال الاختصاص.

٣. الاهتمام وتعزيز تبادل المعلومات والخطط التي تسهم في مواجهة غسل الأموال بين الجهات الحكومية ذات الصلة.

٤. العمل على الاستفادة من التكنولوجية الحديثة بالشكل الذي تسهم في القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات والوثائق بشكل آني وبما يضمن موثوقيتها وأمانها، ويسهل من عملية الرقابة، والوصول إلى أي مبادئ إرشادية أو تغذية عكسية.

٥. الحرص على العمل على وضع آليات التعاون المحلي والدولي من خلال مذكرات التفاهم الثنائية أو الاتفاقات متعددة الأطراف بالشكل الذي يحقق مصالح كافة الأطراف.

المراجع:

المراجع العربية:

١. إسماعيل، سمر (٢٠١١)، "تبييض الأموال"، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، الشياح، لبنان.

٢. العريان، محمد (٢٠٠٥) "عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

٣. الربيعي، زهير (٢٠٠٥) "غسل الأموال آفة العصر أم الجرائم"، مكتبة الفلاح للنشر، الكويت.

٤. صالح، نائل (٢٠٠٠) "جريمة غسل الأموال"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٥. الشامي، عبد الكريم (٢٠٠٥)، " ظاهرة غسل الأموال في ضوء الاتفاقات الدولية"، مجلة القانون والقضاء، العدد١٦، ص١١-٥٥.

6. Joseph Myers," INTERNATIONAL STANDARDS AND COOPERATION، "An Electronic Journal of the U.S. Department of State, Vol. 6, No. 2, May (٢٠٠١)from :http://usinfo.state.gov/journals

المواقع الإلكترونية

١. https://www.unodc.org

٢. www.bis.org/publ/bcbsc137.htm

التشريعات القانونية:

١. المرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته.